مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٩)

النظام الحزبي في العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وأثره على السياسة الخارجية

أ.د توفيق نجم

كلية المأمون الجامعــة

ملخص

يُركز البحث على بيان تأثير النظام الحزبي، في سياسة العراق الخارجية بعد الاحتلال سنة ٢٠٠٣، ولعل من ملامح ذلك غياب التخطيط لسياسة خارجية متوازنة تسترشد بالمصالح العليا للدولة. وهو لا شك أثرٌ سلبيٌ مرجعه الأسس الدينية والطائفية والأثنية، والمصالح الضيقة التي قامت عليها الأحزاب والكتل والتجمعات والتيارات السياسية، حيث انصب اهتمامها في الغالب على مغنم السلطة لتحقيق غايات لا ترتقي الى طموح اعادة بناء الدولة. كما أفضى ترجيح الولاءات الطائفية على حساب الولاء الوطني الى صراعات خفية أو معلنة بين اطراف النظام الحزبي، أستقوى البعض من خلالها على البعض الآخر بالقوى الإقليمية المجاورة وقد تصاعد مع هذا المسلك تأثير هذه القوى على النظام السياسي، وبشكل خاص إيران، لما لبعض اطراف النظام الحزبي من امتدادات بنيوية حزبية وايديولوجية معها. وأخيرا فان البحث يُجيب عن مدى امكانية اقامة نظام حزبي وفق شروط وطنية، تُنشئ نظاما سياسيا لدولة ذات ارادة مستقله.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال، ، سياسة خارجيه عراقية ، احزاب عراقية، المذاهب الدينية

Abstract

This paper tackles the impact of power parties systems on Iraq's unbalanced foreign policy after its occupation in 2003. Instead of being guided by the state's supreme interests, the state's foreign policy is much influenced by the religious, sectarian, and ethnic foundations and the narrow interests upon which these political parties were based. The aim of these parties was mostly how to gain power to achieve their agendas which do not live up to the ambition of state rebuilding. The preponderance of partisan and sectarian loyalties has led to hidden or open conflicts between these various parties. To win this conflict, some parties have gone to the regional powers (Iran, Turkey, and Saudi Arabia) for support, and this has resulted in influencing foreign policy. The paper ends up with certain guidelines for establishing a political system with national priorities for a state with an independent will.

مقدمة

بعد عام ٢٠٠٣ شرعت سلطة الاحتلال الأمريكي بوضع اسس النظام السياسي في العراق (الجديد) وكانت باكورة اعمالها، وضع قانون ادارة الدولة، وتكوين مجلس للحكم على اسس طائفية واثنية. وفي هذا السياق، جرى التأكيد – دستوريا- على موضوع التعددية بمعناها الاجتماعي، والديني/ المذهبي (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب) وبمعناها الحزبي (الحق في تكوين الاحزاب). ولذا فقد جرت الانتخابات العامة للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠١٠ و ٢٠١٤ في اجواء منافسة بين مئات الاحزاب، دون وجود قانون ينظم تأسيسها، ويُجيز نشاطها، فيما جرت انتخابات عام ٢٠١٨ بعد صدور قانون الأحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ تنافس خلالها (٢٠٥) حزب وكيان سياسي، هي ما تكون عناصر النظام الحزبي في العراق. ونظرا لعدم وجود تباينات في برامجها الخاصة (المبادئ والأهداف والرؤى المشتركة) فقد توحدت في (٢٧) تحالف سياسي أبرزها ذات توجهات دينية ذات طابع مذهبي ثم توجهات قومية كما هو حال الأحزاب الكردية والتركمانية، مع وجود تجمعات مستقلة، وليبرالية، أو مدنية لكنها ضعيفة التأثير امام الأحزاب الدينية، بما تمتلكه الأخيرة من وسائل التأثير والمساندة الاقليمية.

ولقد ألقت التفاعلات البينية للأحزاب والتجمعات السياسية بظلال وخيمة على النظام السياسي في العراق جعلت الدولة غير قادره على مواجهة التحديات جراء طغيان ظواهر سلبية في مختلف المجالات على الصعيد الداخلي، لا يُمكن انكارها.

إن المشكلة التي يناقشها البحث هي الوضع الذي آلت اليه الدولة(failed State) بسبب التقاطعات الداخلية بين الأحزاب من جهة، ومصالح قوى اقليمية ودولية من جهة أخرى، مما قد يؤدي الى تفكيك الدولة. لقد انطلق البحث في حواره مع المشكلة من سؤال مهم هو: هل يستطيع العراق أن يعالج وضعه الداخلي على كافة الصعد، وهو العامل الحاسم في منع احتمالات التفكيك ؟ وبناءً على هذا السؤال فان الفرضية التي يعتمدها البحث في الوصول الى النتائج الصحيحة هي: إن استمرار اطراف النظام الحزبي الراهن بطبيعتها وتكوينها الطائفي سيعيد انتاج ذات الفشل على الصعيد الداخلي، وهذا بدوره ينعكس على المستوى الخارجي، بناء على مبدأ، مفاده أن سياسة داخليه فاشلة، لا يمكن لها أن تحقق نجاحا على المستوى الخارجي. ولذلك فان الأمر يتطلب تغيير المنظومة السياسية برمتها.

بُني هيكل الدراسة هذه على ثلاثة مباحث : توزع الاول الى ثلاثة مطالب ، لبيان معنى مفهومي النظام السياسي، والنظام الحزبي، ثم بيان علاقة التأثير المتبادل بينهما. وفي المبحث الثاني جرى التركيز في مطلبين على الاطار القانوني، لنظام الحزبي بعد ٢٠٠٣ ، وتوضيح مظاهر تأثيره على مجمل الحياة الاجتماعية في العراق اعتمادا على معايير محددة ، فيما انصرف المبحث الثالث نحو تناول المبادئ التي ترشد سياسة العراق الخارجية كما اقرها دستور ٢٠٠٥، وبيان

تأثير بعض اطراف النظام لتوجيه مسار التحرك وفقا لمعتقداتها الإيديولوجية دون المصالح العليا للدولة. واخيرا فقد خُتم البحث بما يعتقد به الباحث من توصيات.

المبحث الاول
مفهومي النظام السياسي والنظام الحزبي و التفاعل بينهما

يختلف مفهوم النظام السياسي، عن مفهوم النظام الحزبي، فالظاهرة الحزبية، كما هو معلوم ظاهرة حديثة، وهي من افرازات عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، تفاعلت داخل النظام الاجتماعي بوصفه أصلا للأنظمة الاخرى. فالنظام الساسي، كما هو معروفا أقدم من الظاهرة الحزبية. لكن مع حداثة الظاهرة الحزبية بالنسبة للنظام السياسي، فان النظام الحزبي يُعدُ من ابرز عناصر شبكة العلاقات المتفاعلة للنظام السياسي، ويمتلك تأثيراً على الأخير في اغلب دول العالم لدرجة اصبحت معها الانظمة الحزبية هي من يحدد، بقدر كبير طبيعة النظم السياسية، سواء أكانت استبدادية أم ديمقراطية. ولغرض استشراف مديات تأثير النظام الحزبي على حركة النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي يقتضي الأمر بيان معنى المفهومين، ثم بيان التأثير الذي يُنتجه النظام الحزبي على النظام السياسي، وهذا ما نتناوله في المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الاول- مفهوم النظام السياسي:

طوّرت المجتمعات الإنسانية عبر مسارها التاريخي، في اطار(نُظمها الاجتماعية) ، مجموعة من الأنظمة الأخرى، فثمة نظام قانوني ظهر ابتداً في صيغة أعراف ملزمه، وأخر اقتصادي، تطور نتيجة التأثير المتبادل بين رأس المال والإنتاج وعلاقات الانتاج ، فرأس المال كما يقال ليس مبلغ من المال وحسب، بل هو بالأحرى علاقة اجتماعية، وهناك نظام قيمي يشكل ثقافة المجتمع وطابعه القومي. هذه النظم ظهرت وتطورت استجابة للحاجات الانسانية، وكذلك لمواجهة متطلبات علاقات اجتماعية متشابكة، هي بحاجة إلى التنظيم، وفي هذا السياق، كان لا بد من ظهور نظام يعني (بتنظيم) ممارسة السلطة السياسية ، هو ما يطلق عليه النظام السياسي، فما هو مضمون هذا المفهوم؟

ينطوي مفهوم النظام (System) على معاني تناولتها بعض المصادر، فقد عرّفه معجم Oxford البريطاني بانه : « مجموعة أفكار وقواعد للتنظيم، أو انه، مجموعة أشياء أو أجزاء تعمل سويا»[1].

اما معجم Webster الأمريكي، فمن بين تعريفاته للنظام إنه : " مجموعة أو ترتيب من الأشياء مترابطة بحيث تشكل وحدة عضويه " ويعرفها أيضا بانها: " مجموعة من الحقائق أو المبادئ والقواعد مرتبه أو مصنفه بشكل منتظم تُظهر خطه منطقيه مترابطة الأجزاء»[2]. وقد أوردت النظرية العامة للأنظمة تعاريف عديدة،

(1) Oxford Word power , Oxford University Press, Second edition , London , 2009 p785

(2) Webster's New World Dictionary,Second College Edition, William Collins + World Publishing Co INC, Cleveland,ohio,1976, P,1445

منها، ما وضعه "اناتول رابوبورت" بقوله : " إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يُمكن تسميته بالنظام» (٣). ويعرف " لابيير" النظام بانه « مجموعة عناصر لِأي شيء، ولما كان كل عنصر يوجد بحالة أو شكل مختلف ، وإن الاختلافات يمكن قياسها، فأن العناصر الأساسية للنظام يمكن اعتبارها ظواهر متبدله " (٤). أو انه حسب (ديفيد إيستون) يعني " مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض وبشكل مُنظّم بما يعنيه ذلك من أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر. فالنظام يتمتع بنوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته ، وله حدود، وله محيط أو بيئة يتحرك بها (٥).

وبتحليل هذه التعريفات نجد انها تلتقي على مشتركات هي : وجود عناصر يتشكل منها النظـــــام، وهي في وضع ديناميكي Dynamic mode من التفاعل على اساس الاعتماد المتبادل في بيئة محددة ينتج عن تفاعلها آثار معينه. وبهذا المعنى للنظام ، يمكن القول، إن مفهوم النظام السياسي يكتنف مجموعة العناصر التي تكون النظام، أي المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية بما فيها الاحزاب، والرأي العام، وجماعات المصالح، التي هي في وضع من التفاعل في نطاق قانوني يسمى الدولة.

وقد يُدرس النظام السياسي، بمنهج دستوري، يركز على توصيف التفاعلات الجارية بين المؤسسات القانونية والسياسية للدولة، وتجري مثل هذه الدراسة اعتمادا على معيارين للتحليل (٦) المعيار (العضوي) وتظهر فيه الحكومة، بوصفها واحدة من سلطات الدولة الثلاثة (التشريعية، التنفيذية والقضائية) ، وقد تحدد اختصاص كلا منها دستوريا. لكن هذا المعيار يعكس المعنى الضيق لمفهوم النظام السياسي(٧) ولا يُمّكِنُ من استجلاء معنى مفهوم النظام السياسي بصورة دقيقة، لِأن قواعد الدستور هي قواعد نظرية مجردة، قد لا تجد طريقها الى التطبيق العملي، وبالتالي فان المعيار العضوي قد يكون خادعا. لهذا يلجأ اتجاه آخر ضمن هذ المنهج لدراسة الحكومة استنادا الى المعيار (الموضوعي) حيث يجري التركيز على اسلوب ممارسة السلطة أي الكيف (How) وهذا المعيار يبحث في مدى انسجام أو تطابق حركة السلطة التنفيذية مع القواعد الدستورية سواءً أكانت تلك النصوص قانونية (تقريرية) أو أنها نصوص توجيهية (٨)*.

---

(٣) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ط١ ، ترجمة وليد عبد الحي ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،الكويت ، ،١٩٨٥، ص ١٠٠

(٤) نقلا عن حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، ط١، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨

(٥) الموسوعة السياسية ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: https;//political Encyclopedia

(٦) محمد رفعت عبد الوهاب ، الأنظمة السياسية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠٠٧، الصفحات ٨-٩ و ١٠٥-١٠٧

(7)The New Encyclopedia Britannica ,Volume 25, p,404

(٨) * النصوص التقريرية ، هي نصوص محددة وقابلة للتطبيق الفوري ، يستطيع الافراد المطالبة بتطبيقها دون تدخل المشرع مثل، وجوب التعويض العادل في حال نزع الملكية أو الحرمان منها، وكذلك لا جريمة ولا عقوبة الا بنص. اما

ورغم اهمية المنهجية القانونية (الدستورية) في دراسة النظام السياسي ، إلا انها قد لا تعطي صورة واضحة عن النظام السياسي، فدراسة النظام السياسي ليست تحليل مؤسسات النظام وتنظيمها وحسب، بل هي ايضاً دراسة علاقات النظام مع العناصر الأخرى للمنظومة الاجتماعية، الاقتصادية، التقنية، الثقافية ، الإيديولوجية، التاريخية [٩]. كبيئة تتفاعل في رحمها عناصر النظام السياسي، لا سيما وإن الفصل بين النظام السياسي وتلك العناصر لم يعُد ممكناً كما كان في المراحل السابقة من التاريخ، إذ أن التداخل والتأثير المتبادل بين هذه النظم أصبح من سمات المرحلة الراهنة [١٠]، وعلة ذلك، كما نعتقد هو إن السياسة لم تعُد تُفهم على انها نشاط سلطوي محوره الحاكم ، بل هي نشاط انساني محوره الإنسان حيث تكون الغاية الاساسية للسلطة هي تحقيق انسانية الحاكم والمحكوم معاً لا الغاء أحدهما تعزيزاً لسلطة الآخر [١١]. ولذلك فان الانظمة السياسية بتطور صورها – من حيث وسيلة الإسناد – لم يَعُد المقبول منها سوى النظام الديمقراطي، بوصفه يحقق مشاركةً أوسع للأفراد في الشؤون السياسية، وفي ادارة الشؤون العامة. كما أن وظيفة الدولة لم تعُد مقتصرة على حماية الأمن (الدولة الحارسة) بل أضحت اشمل من ذلك، وصار هذا التداخل أو التأثير يفرض الأخذ بنظر الاعتبار الاشكال الفعلية للسلوك السياسي، أي حقائق الحياة السياسية، المرتبطة بكل الظواهر الاجتماعية، وليس فقط التنظيم القانوني للدولة [١٢] .

ولا بد من التأكيد على أن من ثوابت الأنظمة السياسية في الغالب أنها تعتصم بأهداف ساميه لا تتراجع عنها هي: الحفاظ على الدولة، وخلق عملية الاندماج الاجتماعي بما يؤول بالنتيجة إلى تعميق الولاء الوطني. ولما كان قيام الدولة بذاته يهدف الى تحقيق الخير العام للمجتمع وإن وسيلتها لتحقيق هذه الغاية هي السلطة العامة، فان إدراك وتحقيق هذه الغاية مُناط بالنظام السياسي اصلاً، وهي معيار شرعية وجوده.

النصوص التوجيهية ، فأنها غير محددة، لأنها تمثل اهداف يسعى النظام السياسي الى تحقيقها، لذا لا يمكن للأفراد المطالبة بتطبيقها إلا بتدخل المُشرّع مثل، حق العمل ، والحق في المعونة في حالات العجز والمرض والشيخوخة ، وحق الدخول في الوظيفة العامة. ينظر ، علي خطار شطناوي، موسوعة القضاء الإداري ،ج١، ط١، عمان / الأردن، دار الثقافة العامة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨،ص ٣٩

(٩) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى ، ط١، ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٢،ص١٧

(١٠) محمد كامل ليله، النظم السياسية الدولة والحكومة، ط١ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩ ص١١-١٢.

(١١) حسن صعب، علم السياسة، ط٥، دار العلم للملاين، بيروت ،١٩٧٧، ص١٨

(12) The New Encyclopedia Britannica ,Volume 25, p,404

المطلب الثاني– مفهوم النظام الحزبي

يتفق المختصون في حقل النظم السياسية، على حداثة الظاهرة الحزبية، انها نتاج المجتمعات الديمقراطية الغربية، فالأحزاب في اصل نشأتها ابتداع أوروبي(١٣). إذ ترجع جذورها الى أواخر القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر، اما نواتها البنيوية فهي التكتلات البرلمانية، واللجان الانتخابية وتنظيمات شعبية، مختلفة أُخرى. ورغم تتعدد عوامل ظهور الأحزاب فان ذلك لا يمنع من القول إن اختلاف المصالح هي بذرتها الاولى (١٤). بيد أن ثبات باعث المصلحة، لا يعني تماثل ظروف نشأة الأحزاب بشكل عام، ففي الدول النامية كان ظهورها خارج نطاق البرلمان، بل كانت الدوافع وراء هذا التطور السياسي عوامل عديدة منها: النضال ضد الاستعمار، وزيادة الوعي السياسي حيث التنبه لقضية الحقوق والحريات العامة ، فضلا عن الدعم الذي لقيته حركات التحرر من قوى دولية، وكذلك التأثر بنتائج الحربين العالميتين. من جانب آخر كان ظهور الأحزاب في هذه الدول نتيجة لتأثرها بأنظمة الدول التي كانت قد استعمرتها، أو إن الدول الاستعمارية، دفعت مستعمراتها بعد الاستقلال الشكلي الى تأسيس احزاب، ترتبط بها لمواجهة صعود الحركات الوطنية (١٥). ولما كان معنى النظام يُشير الى تفاعل عناصر معينه كما تقدم من التعريفات، فأن فهم معنى النظام الحزبي ينطلق ابتداءً من توصيف هذه عناصر هذا النظام، وبيان التفاعلات بينها ، وأول هذه العناصر هو الحزب السياسي. فما هو الحزب؟

لقد أوردت المؤلفات التي بحثت موضوع الأحزاب، الكثير من التعريفات، تأثر واضِعوها بما يكتنف بيئة نشوء الأحزاب من تفاعلات بين عوامل شتى. ولذلك تباينت التعريفات الغربية للحزب عنها في الدراسات الاشتراكية واقصد بذلك المفهوم اللينيني – الستاليني للحزب ، أو حتى المفهوم الماوي. ولتجاوز معنى مفهوم الحزب طبقا للتصور الغربي، أو اللينيني. وأخذا بعين الاعتبار خصائص البيئات في العالم النامي ، يقدم الدكتور أسامه الغزالي حرب تعريفا شاملاً، فالحزب كما يقول: « هو اتحاد أو تجمع من الافراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعيه محدده، ويستهدف الوصول الى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة انشطه متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها « (١٦).

وبناءً على ما تقدم نستطيع القول: إن النظام الحزبي يتكون من مجموعة

(١٣) رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، ط١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٤،ص٩

(١٤) حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية ، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٤،ص١٢، كذلك ينظر موريس ديفرجيه، لأحزاب السياسية ، ط١ ، نقله الى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد ، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ص ١٢ –١٦

(١٥) رياض عزيز هادي، المصدر السابق ص١٢

(١٦) اسامه الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،ط١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ١٩٨٧،ص ٢

عناصر هي: عدد من الاحزاب تسعى للوصول الى السلطة، ثم دعم الناخبين الموزع بين الأحزاب على أساس رضا الناخب، ثم علاقة الأحزاب بالمجتمع السياسي، فضلا عن علاقتها بالرأي العام (١٧). وإن طبيعة التفاعلات التي تجري في نطاق النظام تتركز حول سعي الحزب بالوصول الى السلطة لتطبيق برنامجه بعد هذا التحديد لكلا مفهومي النظام السياسي والنظام الحربي،

المطلب الثالث – العلاقة التأثيرية بين النظامين:

لما كان النظام الحزبي هو أحد عناصر النظام السياسي، فهو إذاً يمتلكُ تأثيراً على الأخير، فالنظم السياسية هي في الغالب الأعم، نُظماً حزبية سواءً أكانت ليبرالية أم سلطوية ، تعددية، أم أحادية (١٨). ويتجلى التأثير المذكور في صيغته الإجمالية، بواحد من حالتي (استقرار أو عدم استقرار) النظام السياسي.

ويلاحظ أن النظم السياسية الليبرالية العتيدة، أي كانت نماذج نظمها الحزبية، تعددية أم ثنائية لم تشهد أزمات سياسية حادة تهزُ اركان النظام، ولذلك كان الاستقرار وما زال من خصائصها، ولا جَرَمَ إن التقارب الفكري وتجانس المصالح التي تسعى الأحزاب لتحقيقها هو السبب في ذلك. ولما كانت أحزاب هذه النظم نشأت في بيئات متماثلة، فان نشاطها ينصب على اقتراح معالجات مشكلات النظام بكلياته. ولذلك انعكس تأثير هذه النظم حتى على طبيعة العلاقات التي تربط دولها، ففي المنظومة الغربية نلاحظ أن التقارب الأيديولوجي (وحدة القيم الليبرالية) وتجانس المصالح بين دولها (نظم رأسمالية) اضحت تنعم منذ الحرب العالمية الثانية بما تسميه السلام الديمقراطي (Democratic Peace)، الذي ارتقى ليكون مبدأ مانع للحروب بينها.

على خلاف ذلك فقد كانت تأثير النظم الحزبية بنماذجها الثلاثة على النظم السياسية في دول العالم النامي مدعاة لعدم الاستقرار، وعلة ذلك أسباب عديدة منها: حداثة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، ومنه الوطن العربي، حيث إن تقاليد العمل الحزبي ما زالت غير راسخه، ثم ضعف الوعي السياسي للممارسة الديمقراطية، ليس فقط على مستوى البُنى التنظيمية للأحزاب بل على المستوى الاجتماعي كليا، ويضاف الى هذه الاسباب أثر الموروثات عن السيطرة الاستعمارية، كذلك صراع الاحزاب قبل نهاية الحزب الباردة حول الخيار الأيديولوجي بين المنهج الاشتراكي، أو المنهج الرأسمالي، وعدم النظر بعمق الى المشكلات الاجتماعية الكبرى مثل حقوق الاقليات، فضلاً عن مشكلات التركيب الاجتماعي القبلية، والعشائرية، والمذهبية الدينية، هذه المشكلات، وان كانت تتفاوت في حدتها من بلد الى آخر، إلا أن ما يكمن فيها من عوامل اضعاف للوحدة الوطنية كانت قد انتقلت في سلوكيات اجتماعية الى البنى التنظيمية للأحزاب ذاتها. ومثلما تصارعت الأحزاب

(١٧) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، ط١، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٩١ ، ص ص١١٤-١١٥

(١٨) اسامة الغزالي، المصدر السابق، ص٥

حول الخيار الأيديولوجي قبل الحرب الباردة، فهي اليوم تعيش الحالة ذاتها، حيث الجدل الفكري قائما حول الاختيار بين المنهج الليبرالي، او الحفاظ على منظومة القيم ، أي الطابع القومي لشعوبها، أو الدعوة للتوليف بينهما. وفي المجمل فان أثر النظام الحزبي في دول العالم النامي على النظم السياسية تمثل بعدم الاستقرار، أو سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام .

وفي غير هذه الظاهرة فقد تجلى أثر النظام الحزبي على النظام السياسي في شكل نصوص دستورية، أو عرف دستوري. فعلى سبيل المثال، تقدم تجربة الاتحاد السوفيتي السابق (نموذج الحزب الواحد) حجم وفاعلية دور الحزب في قيادة النظام السياسي، إذ نص الدستور السوفيتي لسنة ١٩٣٦ على ان " الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي هو طليعة الشغيلة في نضالهم من اجل انشاء المجتمع الشيوعي ، والذي هو النواة القائدة لجميع منظمات الشغيلة الاجتماعية منها أو التابعة للدولة « [١٩]. مما يُفهم منه أن الحزب هو القائد للدولة بكل مؤسساتها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بريطانيا يلاحظ إن التناوب على قيادة النظام السياسي من قبل احد الحزبين بات عرفا دستوريا، فالدستور الأمريكي، وإن كان لم يُشر الى الأحزاب أصلا، إلا إن انتخابات رئاسة الدولة تجري في الواقع بين مرشحيّ الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، وإن للمؤتمرات الحزبية، دورا كبيراً في تسمية هذين المرشحين ، بحيث أصبح النظام السياسي يتسم بهيمنة أحد الحزبين، رغم وجود أحزاب أُخرى، وبالتالي فان فوز الرئيس هو فوز لحزبه، ويلاحظ أيضا إن تقاسم الزمن بين الحزبين يكاد يكون بمثابة اتفاق ضمني غير مكتوب[٢٠]* ، مما يتيح القول بأنهما فرعين لحزب واحد. ولا يختلف الامر في بريطانيا حيث يجري التنافس بين حزبين رئيسيين، المحافظين والعمال، حيث تعتبر القيادة البرلمانية للحزب إن واجب الأعضاء هو تأمين فوز الحزب في الانتخابات . وفي ضوء نتائج الانتخابات يتم تكليف زعيم الحزب الفائز بالأغلبية في مجلس العموم بتشكيل الوزارة، فيختار بدوره الوزراء من بين أهم قادة حزبه ، وله بعد ذلك الدور الأكبر في رسم السياسة العامة للدولة، البرلمانية [٢١].

وقد انعكس النظام الحزبي في اسبانيا على دستور ١٩٧٨حيت جعلت

(١٩) المادة ١٢٦ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية / القانون الأساس، موسكو ، دار التقدم (لم تُذكر سنة الطبع)

(٢٠) * فقد بلغت عدد الفترات الرئاسية للحزب الديمقراطي (٢٤) مرة فيما بلغت للحزب الجمهوري (٢٣) مرة، وبلغت (٧) مرات للحزب الجمهوري الديمقراطي، ومرة واحده للحزب الفيدرالي الأمريكي، ومرتين فاز رئيس مستقل https://ar.wikipedia.org

(٢١) ينظر ليون ابشتاين» السياسة الخارجية البريطانية» في كتاب مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، بإشراف روي مكريدس، ترجمة ، حسن صعب، دار الكتاب العربي/، بيروت، ١٩٦٦، ص ص٩٣،٨٥،
ولزيادة المعلومات ينظر ،

p175 "Prime Ministerial Government" R.H.S. Grossman " The Prime Minister Power " p195:G.W.Jons In, Anthony King , The British Prime Minster,2nd ed , Mac Millen publisher LTD, 1985, London

كتاب اليكتروني منشور على الرابط:

https://www.dukeupress.edu/the-british-prime-minister2-nd-ed

المادة السادسة من وجود الاحزاب السياسية تعبيرا عن التعددية السياسية. وكذا الحال في مصر فقد نصت المادة الخامسة من دستور ٢٠١٩ على» يقوم النظام السياسي على اساس التعددية السياسية والحزبية "، اما في ايطاليا فقد بينت المادة (٤٩)من دستور١٩٤٧ وتعديلاته بان الغرض من تأسيس الأحزاب هو من أجل المشاركة في السياسات الوطنية . اما في العراق فقد كفل الدستور تأسيس الجمعيات والاحـــــــزاب السياسيـــة (المادة٣٩)

المبحث الثاني
النظام الحزبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣
الاطار القانوني ومظاهر التأثير على النظام السياسي

تميز النظام الحزبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالتعددية ، خلافاً لنظام الحزب الواحد الذي قاد النظام السياسي السابق على مدى اكثر من ثلاثة عقود، فقد ظهرت على المسرح السياسي العديد من الاحزاب ، والكتل السياسية ، ولم يكن هذا التطور بعيد عن صياغات قانونية مرشدة ، وكان لهذه الأحزاب أثرها على حركة النظام السياسي. وسنأتي في هذا المبحث على الاطار القانوني المنظم للحياة الحزبية ، ثم بيان السمات التي طبعت النظام السياسي جراء تأثير عناصر النظام الحزبي ، وذلك في مطلبين هما :

المطلب الاول - الاطار القانوني للنظام الحزبي :

نتناول في هذا المطلب على نقطتين اساسيتين، الاولى، هي المصادر التي شكلت الاطار القانوني للأحزاب، اما الثانية، فهي خروقات الأحزاب لهذا الاطار اعتمادا على الملاحظات المؤشرة على الانتخابات وبشكل خاص انتخابات ٢٠١٨.

١- مصادر الاطار القانوني للنظام الحزبي:

يُعد قانون ادارة الدولة ، ثم دستور ٢٠٠٥، وكذلك قانون الاحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ اطار قانوني لتنظيم الحياة الحزبية في العراق، فقد اسهمت كل من هذه التشريعات في صياغة هذا الاطار، كما نوضحه في الاتي:

أ- قانون ادارة الدولة : مهّد قانون ادارة الدولة الذي وضعته سلطة الاحتلال الأمريكي لفكرة التعددية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، إذ نصت الفقرة (ج) من المادة (١٣) منه على : " .... كما ان الحق بحرية تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام اليها وفقا للقانون هو حق مضمون» (٢٢).

ب- دستور ٢٠٠٥ : فقد نصت المادة (٣٩/ أولاً) منه على أن « حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، أو الانضمام اليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون" (٢٣).

ج- قانون الأحزاب : وتنفيذا لما أقره الدستور فيما يتعلق بحق في تكوين الأحزاب، طبقا للمادة (٣٩) ، فقد شُرّع بعد مرور عشرة سنوات قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة (٢٤)* ٢٠١٥ الذي أُجريت بموجبه انتخابات ٢٠١٨ بين (الاحزاب والحركات والتيارات والتجمعات السياسية) التي بلغ عددها (١٨٨) اندرجت لاحقا في (٢٧) تحالف سياسي (٢٥). كما يوضح ذلك (مُلحق البحث) وكان

(٢٢) ينظر نص قانون ادارة الدولة في الوقائع العراقية العدد (٣٩٨١) في ٢٠٠٣/١٢/٣١

(٢٣) ينظر الدستور في الوقائع العراقية العدد(٤٠١٢) في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥

(٢٤) * ويتكون من (٦١) مادة موزعه على عشرة فصول

(٢٥) المعلومات مستقاة من كراس صدر عن الدائرة الاعلامية لمجلس النواب يتضمن اسماء التحالفات السياسية واسماء الأحزاب، والتجمعات، والكتل التي تنضوي تحتها، مع اسماء المرشحين المتنافسين لنيل المقاعد البرلمانية البالغة اسمائهم

قد بلغ عدد الأحزاب والكيانات المصادق عليها قبل عام ٢٠١٥ نحو (٣٠٧) عام ٢٠٠٥ و(٣٠٦) عام ٢٠١٠ و (٢٧٧) عام ٢٠١٤ [٢٦].

ومن المُفيد في هذا الموضع ملاحظة نقاط معينة في قانون الانتخابات، لأنها ذات دلالة على هدف البحث، منها تعريف الحزب أو التنظيم السياسي، فالحزب كما تعرفته المادة (٢/اولاً) من الفصل الاول " مجموعة من المواطنين مُنضَمّة تحت أي مسمى على اساس مبادئ واهداف ورؤى مشتركة، تسعى للوصول الى السلطة لتحقيق اهدافها بطرق ديمقراطية ، بما لا يتعارض مع احكام الدستور والقوانين النافذة ." ونلاحظ في احكام التأسيس أن القانون أوجب شروطاً لتأسيس الحزب أو التنظيم السياسي منها:

أ- أن يكون للحزب برنامج خاص لتحقيق اهدافه (مادة ٨/ ثانيا من الفصل الثالث)

ب- ألا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذا شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة (مادة ٨/ ثالثاً).

وفي إجراءات التسجيل نصت المادة (١١ أولا / أ الفصل الرابع) على ألا يقل عدد أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب عن (٧) اشخاص، وألا يقل عدد الاعضاء عن (٢٠٠٠) شخص من مختلف المحافظات ، مع مراعاة التمثيل النسوي». اما الاحزاب الأثنية (الاقليات) فقائمة الاسماء المطلوبة لتأسيس الحزب يجب ألا تقل عن (٥٠٠) شخص (المادة ١١ اولاً ب).

وبملاحظة عدد التحالفات السياسية التي اشتركت في انتخابات عام ٢٠١٨، فان الناخب يجد نفسه امام اختيار واحد من بين (٢٧)[٧١٨٧] يُفترض أن يكون لكل منها برنامج (يتضمن رؤى مشتركة لمجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). وهنا يُثار سؤال لا بد من الاجابة عنه ، وهو لما كان نشوء الأحزاب، كما قدمنا، يُعبر عن مصلحة أو رؤى مشتركة، فهل إن رؤى العراقيين ومصالحهم مختلفة لدرجة تفرض هذا العدد الكبير من الاحزاب، أليست مصالح مواطني الدولة (مع تعدد هوياتهم الثقافية والاثنية) متجانسة بقدر كبير وبشكل خاص فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية ؟ لا ريب إن الاجابة هي نعم فمصالح الشعب العراقي واحدة ومتجانسة، حتى مع وجود هويات ثقافية واثنية متعددة، وبالتالي فانه لا يمكن تفسير تأسيس هذا العدد الكبير من الاحزاب والتجمعات السياسية بغير دوافع مصالح ضيقة وربما فردية، لا سيما وأن ظاهرة التعدد حالة بهذا الحجم غير مألوفة في تاريخ النظم الحزبية في العراق ، وهي ليست منطقية بمقارنة العراق مع دول ذات كثافة سكانية تفوقه من حيث السكان، ومن حيث تعدد الهويات الثقافية والتعدد القومي والديني ، لكن ليس لها من الاحزاب والكتل والتجمعات بما ظهر على الساحة العراقية مؤخرا ، فالهند ذات المليار وثلاثمائة واثنين وخمسين مليون

(٧١٨٧) مرشح موزعين على محافظات القطر حسب كتلهم واحزابهم

(٢٦) حافظ علوان حمادي الدليمي « التحول الديمقراطي لمسارات عراق ٢٠٠٣ دراسة نقدية» مجلة كلية صدر العراق الجامعة الاهلية، العدد الاول لسنة ٢٠١٨، ص٢٥٣

نسمة، بما معروف عنها من تعدد قومي وديني وتنوع ثقافي فيها (٧) احزاب وطنية، و (٤٩) حزب اقليمي معترف به. وليس في الصين ذات الكثافة المماثلة سوى ثلاثة احزاب الى جنب الحزب الشيوعي، وفي الولايات المتحدة الامريكية، المعروفة بعدم تجانسها الاثني لا يوجد الى جنب الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري سوى أحزاب صغيرة لا تتجاوز أصابع اليد. ولا يختلف الامر في كل من فرنسا، وايطاليا وتركيا وإيران فهي أقلُ بكثير عن عدد احزاب العراق بعد الاحتلال [٢٧]*، وكذا هو الحال في بقية الدول العربية .

ينص الدستور في المادة (٦) على « يتم تداول السلطة سلميا عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها " كما تنص (المادة ٢/ أولاً) من قانون الاحزاب على أن سبيل الأحزاب للوصول الى السلطة هو الطرق الديمقراطية ، إلا أن الواقع الفعلي يؤشر انتهاكات واضحة للدستور ولقانون الاحزاب، تتمظهر بوجود مليشيات عسكرية تُعد مخالفة دستورية وقانونية. وإذا ما اقتبسنا ما كتبه (موريس ديفرجيه) عن المليشيات – كمبدأ عام – من انها « ترى إن العنف ضرورة تُمَكّن من السيطرة على السلطة والاحتفاظ بها، وانها أكثر بُعدا عن العمل الانتخابي والبرلماني، وأنها تُشَكِلُ بصورة مؤكدة أداة لقلب النظام الديمقراطي، لا أداة مُنظمـــــه لـه" [٢٨]. فأن مثل هذا التوصيف العام يصلُح حينئذٍ معياراً للقياس، يقدح بإمكانية اقامة نظام ديمقراطي في أي بلد تنشأ فيه مليشيات عسكرية لأنها بعيدة عن مسلك التحول الديمقراطي.

وربما تتقاطع الأحزاب الدينية مع الاحزاب الأخرى، بسبب الاختلاف العقائدي، فالإسلام مثلا وبموجب الأدلة النقلية، لا يُقر إلا حزباً واحداً هو حزب الله، ويزداد الامرُ تعقيدا إذا ما كانت الأحزاب ذات طبيعة مذهبية

(٢٧) * في مقابلة لي يوم ٧ شباط ٢٠٢٠ الدكتور عبد الله فاضل العامري المدير العام السابق في دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اكد لي إن المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) يعمل على تطوير الاحزاب في العراق، وهو يدعم فكرة التعددية الحزبية في العراق ، والمعهد لا يرى ما يحول دون التوسع في عدد الاحزاب، انما يَعِدُ ذلك مسلكا لترسيخ الديمقراطية في البلاد. وهنا لابد من التنويه إن (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) كان قد أُسس في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ برئاسة (مادلين أولبرايت) ويعتمد الليبرالية الاجتماعية ايديولوجية مرشدة لنشاطه في تقديم المساعدة العملية للقادة المدنيين والسياسيين من اجل تنمية القيم والمؤسسات الديمقراطية بمعونة شبكة عالمية من الخبراء المتطوعين في كل انحاء العالم. ويبدو إن المعهد أسس له فرعا في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لهذا الغرض https://www.ndi.org

وفيما يتعلق بالملاحظات التي وردت في تقرير بعثة الخبراء في الاتحاد الاوروبي، ذكر الدكتور العامري صحة ما ورد في بعضها، فيما نفى البعض الاخر. واكد أن دائرة شؤون الاحزاب لم تستلم أي تخصيصات مالية من وزارة المالية لدعم الاحزاب وبالتالي فان الدائرة المعنية لم تمنح أي من الاحزاب دعما ماليا حتى يوم المقابلة، وهذا يثير بالنسبة للباحث أكثر من سؤال عن مصادر التمويل المالي لهذه الاحزاب. اما عن علاقة الاحزاب بالمليشيات، فقد أوضح إن مراعاة (ثالثا من المادة٨) من قانون الاحزاب عند النظر بطلب اجازة تأسيس حزب، تجري عن طريق مفاتحة الجهات ذات العلاقة (وزارتي الداخلية والدفاع) حيث انهما المعنيتين بالفصل في هذا الموضوع .فهما من يقرر إن الحزب طالب الإجازة ترتبط به مليشيات أم لا.

(٢٨) ديفرجيه، موريس ، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص٥٧

٢- خروقات الاحزاب للإطار القانوني

جرت انتخابات الاعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤ في ظل غياب قانون للأحزاب . وقد جرى توظيف الولاءات الطائفية والعشائرية، والمرجعيات الدينية من قبل الاحزاب والكتل، هذا دون الحديث عن التدخلات الدولية والإقليمية في التأثير على النتائج، وبالتالي فقد كانت النتائج في كل مرة عرضة للطعن من قبل هذا الحزب او ذاك. ليس ذلك فقط بل شملت الانتقادات قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم ٢٥/ اتحادية /٢٠١٠ في ٢٠١٠/٣/٢٥ بشان تفسير المادة (٧٦) من الدستور بشأن (تحديد الكتلة الأكبر) التي يتم تكليف أحد مرشحيها لرئاسة الحكومة. ولم تسلم انتخابات عام ٢٠١٨ من الانتقادات ايضا، مما كشف عن مدى الفجوة بين القيم الديمقراطية الحقيقية وممارسات اطراف النظام الحزبي، فقد نبه تقرير لجنة حقوق الإنسان في الجامعة العربية لعام ٢٠١٨ في المواد (٧٩، ٨١،٨٣) الى انتهاك بعض الاحزاب السياسية العراقية لقانون الأحزاب، مما يسلب منها الصفة الحزبية، مشيراً الى امتلاك بعضها الأسلحة والمتفجرات أو حيازتها خلافا (للمادة ٢٤/ سادسا) ، وقيام بعضها بنشاطات ذات طابع عسكري خلافا (للمادة ١/٣٢/ج) ولاحظ التقرير ايضا إن المرحلة التي سبقت ٢٠١٨، قد شهدت ، استخدام العنف المفرط في بعض الاحيان لتفريق التظاهرات السلمية التي يكفلها الدستور، لا بل عدم حماية المتظاهرين من تعدي أطراف أُخرى مسلحة غير حكومية [٢٩].

ورغم تدني نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات عام ٢٠١٨ ، فقد لاحظ تقرير بعثة خبراء الاتحاد الاوروبي للأشراف على الانتخابات في العراق جملة ممارسات سلبية هي : غياب الشفافية، والترهيب، والتأثير على المتنافسين، وعدم تماشي الاطار القانوني للانتخابات مع المبادئ والتعهدات الدولية لانتخابات ديمقراطية ، وعدم حماية سرية الاقتراع بالشكل الكافي، مثل انحياز قناة العراقية الممنوحة للدولة لجهة رئيس الوزراء، كما أكد التقرير إن المفوضية العليا للانتخابات غير مستقلة فعلا فالأعضاء فيها هم مرشحو الكتل السياسية الرئيسية، وذكر أيضاً إن المفوضية قد فشلت في اجراء تدقيق ومراجعة للأنظمة الالكترونية المستخدمة، ولم تتم اجراءات العد والفرز بشكل روتيني[٣٠] .

وأخيرا فقد تعرض في العاشر من حزيران ٢٠١٨ أحد المخازن الخاصة بالمفوضية في جانب الرصافة من بغداد الى حريق استهدف اجهزة العد والفرز وصناديق الاقتراع واجهزة الخوادم والكاميرات وذلك لإحباط المطالبة التي تقدمت بها بعض الأحزاب، لإعادة فرز الاصوات يدويا اعتراضاً على النتائج. ولم تكشف أي جهة رسمية معنية عن اسباب الحريق، مما يؤكد إن الحادث مفتعل ويستهدف طمس التلاعب بالنتائج، مما يؤكد دقة الملاحظات التي تضمنها تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي.

(٢٩) جامعة الدول العربية / تقرير لجنة حقوق الانسان الدورة الرابعة عشر القاهرة ١-٢٠١٨/٧/٥

(٣٠) كتاب وزارة الخارجية / مكتب الوكيل / دائرة اوروبا، ذي العدد م. خ/٣١٢/٢١ في ٢٠١٩/٢/١٢ الموجه الى مكاتب فخامة رئيس الجمهورية، ودولة رئيس الوزراء وسيادة رئيس مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وفيه ملاحظات أخرى.

المطلب الثاني- مظاهر تأثير النظام على النظام السياسي:

في تحديد تأثير النظام الحزبي(٣١)* على النظام السياسي، يتضح إن ثمة تداخل بين النظامين، فالأحزاب هي من يمسك عمليا بالسلطة التنفيذية تطبيقا لفكرة المحاصصة، وإن الزعامات السياسية والدينية هي المهيمن والموجه لمسارات العملية السياسية، التي أتسمت بالأزمة، منذ بدايات تأسيس (النظام) ويمكن أن نلخص اسباب الأزمة ومظاهرها ونتائجا بالآتي :

١- **ازمة النظام- الجذور:** ثمة جذرين لازمة النظام السياسي في العراق، الأول: هو دور العامل الخارجي، الذي وضع أُسس لا يُمكن لها أن تفضي الى نظام سياسي مستقر ، فمذ أن بدأت الولايات المتحدة الامريكية رعاية المعارضة للنظام السابق، كانت قد وضعت هذه الاسس بما يوافق هدف أمريكي - إسرائيلي مشترك، وهو (تدمير العراق والابقاء عليه ضعيف مسلوب الارادة الذاتية) فإضعاف العراق يخلق بيئة ملائمة لتنفيذ اهداف استراتيجية أمريكية بعيدة المدى ذات ارتباط بالصراع الدولي، كما إنه يتوافق مع استراتيجية الامن القومي الاسرائيلي. أما الجذر الثاني: فيرتبط بالمعارضة السياسية للنظام السابق، والتي انبثقت عنها الحكومات العراقية منذ ٢٠٠٤ ، وهي تفتقر الى الرؤية المسبقة لقيادة الدولة وبنائها، فلم نعلم قبل هذا التاريخ، إن لها تصورات أو برامج بناء دولة، بقدر ما يجمعها عامل واحد هو اسقاط النظام البعثي.

بيد أن اجتياح العراق للكويت، يُعد نقطة تحول في الاهتمام الامريكي بأشخاص المعارضة، فقد تنامى ذلك مع اقرار الكونغرس الأمريكي (قانون تحرير العراق سنة ١٩٩٨) وصولا الى سنة ٢٠٠٣ احتلال العراق، إذ جيء برموز المعارضة لتُشكل منها حكومات الفشل المتعاقبة. وربما يصلح اقتباس التوصيف الذي كتبه بول بريمر عن المجموعة التي شكلت نواة الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ كتب ما نصه « وفي حين حقق الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة نصف هدفه المعلن من تغيير النظام بالإطاحة بصدام حسين . فإننا كنا بعيدين عن تحديد العراقيين الوطنين الشرفاء والنشطين الذين بوسعهم حكم العراق بعد سقوط البعث» (٣٢).

ومع كل ما تقدم من توصيف لازمة النظام، وعلى افتراض وُجدت بعض الرؤى لدى بعض اطراف المعارضة، بعيدا عن التأثر بهذا الطرف الاقليمي أو

(٣١) * لا تُعتبر اغلب الأحزاب الجديدة في العراق، أحزاب شعبوية ، بل ربما كانت أقرب الى كونها (زعامات) سياسية ، أو دينية تتبعها جماعات من المواطنين، لاعتبارات لا تتعدى المُعتقد، أو المصلحة. فالحزب – كما لاحظنا في المبحث الأول- يتطلب وجوده توافر عناصر معينة، هي في الغالب غير متحققة في التجمعات السياسية الراهنة، فيما عدا – الحزب الشيوعي العراقي- يدعم هذا الافتراض ثبات شخص الزعيم في موقع القيادة للجماعة، وهوما يتعارض مع العلاقة التنظيمية للأحزاب الديمقراطية. وإزاء ثبات الزعامات، ولاختلاف آرائها مع بعضها، فقد انشق بعض الساندين للزعامة في بعض التجمعات مُكونين كتلاً جديده. وهكذا تتصاعد اعداد التجمعات. لكن على الرغم هذا الوصف ، فقد آثرنا استخدام مفردة الحزب، تماشيا مع المادة الأولى من قانون الأحزاب، آنف الذكر.

(٣٢) بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ط١ دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٧

ذاك، فهي رؤى متضاربة تبعا لاختلاف المعتقدات الأيديولوجية [٣٣]*، بين ديني، وليبرالي، واممي، باستثناء الأكراد، إذ تسترشد حركتهم السياسية ، بطموح بناء الدولة القومية المستقلة، وقد ظهر تأثير التحرك الكردي منذ البداية بإقرار شكل الدولة العراقية دستورياً، على انها دولة اتحادية فيدرالية، كمقدمة لتفكيك الدولة العراقية، ما توفرت الظروف الملائمة اقليميا ودولياً.

وبسبب تشتيت الكفاءات الإدارية بعد الاحتلال بمختلف مستوياتها، تحت طائلة (الاجتثاث) ولافتقار من استلم مؤسسات الدولة للكفاءة الإدارية والفنية ، فقد فجر استلام السلطة بعد عام ٢٠٠٣ أزمات قوية بين الأحزاب، فالحكم بالنسبة لها كان تجربة تفتقد الى الخبرة، والفوز بالسلطة كان لها مغنم، فلم يُنظر الى السلطة على انها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تتضمنها برنامج الحزب أو الكتلة، بل كانت غاية لذاتها.

٢- أزمة النظام- المظاهر: منذ وقت مبكر، افضت أزمة النظام الحزبي، متمثلة في الصراع حول السلطة، وكذلك الارتباطات الإقليمية لبعض الأحزاب، الى شل حركة الدولة، بل فشلها، وهوما نستطيع توضيحه وفق مجموعة من المعايير، حيث يؤشر المعيار الاقتصادي فشل الدولة، استنادا الى الحقائق الاتية: اعتماد سياسة نفطية لا تحقق المصلحة العليا للدولة – عقود التراخيص- لاسيما وان عائد النفط هو الممول الوحيد للتنمية، ثم هدر المال العام، وعدم القدرة على إعادة تأهيل المصانع التي دمرها الاحتلال الأمريكي، والتي كانت ستُتيح في حال تأهيلها استيعاب اعداد هائلة من قوى العمل العاطلة، ومن الحقائق الاخرى تراجع انتاج القطاع الزراعي بسبب سياسة استيراد غير مخططة، ، وبالمجمل غياب التنمية واستشراء الفساد المالي والإداري الذي لم يُنتج الا مشاريع وهمية.

ويؤشر المعيار الاجتماعي الفشل متجسداً باهتزاز الوحدة الوطنية، بل خلخلة النسيج الاجتماعي، وتفتيت الولاء الوطني، لصالح الولاء القبلي أو الطائفي، ليس ذلك فقط بل واضطراب انساق العلاقات الافقية وبشكل خاص النسق القيمي.

ويتجلى فشل الدولة بالمعيار السياسي، في آلية العمل داخل مؤسسات الدولة، فهي لا تمت من الناحية العملية بصلة للممارسة الديمقراطية، فقد غابت بسبب المحاصصة المعارضة الحقيقية للنظام، والتي يُعد وجودها من خصائص النظم الديمقراطية، وبسبب الطائفية، ضَعُف الولاء الوطني، وبسبب الاهتمام بأمن المكون أو الطائفة، كثُرت تهديدات الامن الوطني والمجتمعي. وفوق كل هذا يمكن القول: إن المبادئ التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحقيقية – كما وضع أصولها الفكر السياسي- لم تحظ بالتطبيق الفعلي في نطاق السلطات الثلاثة في الدولة وعلة ذلك أسس النظام التي وضِعت بفعل العامل الخارجي كما اسلفنا، والتأثير السلبي

(٣٣)* مثلا خلال رئاسة السيد عبد العزيز الحكيم رئاسة مجلس الحكم كان قد اصدر المجلس القرار ١٣٧ في ٢٠٠٣/١٢/٢٩ الغى بموجه قانون الأحوال الشخصية وسلب بموجبة المحاكم من اختصاص النظر بالقضايا التي ينظمها هذا القانون، واناطها برجال الدين. وعلى الرغم من إن هذا القانون قد أُلغي بعد مرور ثلاثة اشهر، لكنه عكس اختلاف الرؤى بين اتجاه يريد إقامة دولة دينية على غرار النموذج الإيراني واتجاه آخر ينحو منحى مدني على الأقل الشيوعيين منهم

للأحزاب والمليشيات.

٣- **الفشل والمواجهة :** كان من الطبيعي أن يُواجه فشل النظام السياسي، منذ وقت مبكر رأي عام رافض لمخرجات النظام المتمثلة في النتائج آنفة الذكر، انعكس هذا الرفض في حراك سياسي شعبي معارض مثلته انتفاضة تشرين الاول عام ٢٠١٩ التي طالبت بالتغيير، وطالبت وما زالت إبعاد الاحزاب السياسية عن المسرح السياسي، وبشكل خاص الأحزاب الدينية . ولما كان النظام غير قادر على تلبية مطالب المتظاهرين، وكذلك تصاعد الموقف الأمريكي ضد النفوذ الإيراني في العراق، وما ينطوي على ذلك من تهديد لأمن شخوص النظام، فقد أقدمت أحزاب السلطة وميلشياتها على مواجهة الحراك بعنف مفرط، نتج عنه المئات من الشهداء. وكان هذا التصرف هو المعيار القاطع الذي أسقط عملياً دعوى التمسك بالديمقراطية كوسيلة للحكم، بل واسقط زعم شرعية النظام ذاته، وهوما اكدته الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق (جينين هينيس بلاسخارت) في كلمتها امام اجتماع مجلس الامن في الثالث من آذار ٢٠٢٠ لمناقشة الوضع في العراق بمجمله بقولها : " إن القتل والاختطاف والعنف والتخويف والترهيب والتهديدات ، يتعارض لكل ما هو لائق أو محترم ، إذ ليس لهذه الممارسات مكان في ظل أي نظام ديمقراطي، وأضافت، قائلة : إن المصالح الحزبية الخاصة تعيق نجاح العراق ، وإن العدد الكبير من الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة تمنع البلاد من العمل كدولة طبيعية" (٣٤) .

وتحت وطأة ضغط الحراك السياسي الشعبي تفاقمت ازمة أطراف الكتلة الشيعية حول تسمية من سيكون رئيسا للوزراء بعد الاطاحة بالسيد عادل عبد المهدي (٣٥). كما تقاطع خلال ذلك التحرك الأمريكي، والإيراني، لكن رغم اعتراض الفصائل الموالية لإيران إلا أن الأمر حسم بتسمية مصطفى الكاظمي الذي ما زال يواجه تحديات الجماهير المنتفضة، وكذا تحديات المليشيات الولائية والتجمعات التي تتحرك بتوجيه إيران.

(٣٤) الكلمة منشورة على موقع الأمم المتحدة على الرابط https:// news.un.org/ar/tags/Iraq ٢٠٢٠/٣/٣

(٣٥) إذ أخفق البيت الشيعي – كاستحقاق محاصصة – في تسمية رئيساً للوزراء، بعد الإطاحة بالسيد عادل عبد المهدي، ورفض كل من محمد توفيق علاوي، ومن بعده مصطفى الكاظمي، فقد قال فيه المسؤول الامني في كتائب حزب الله: إن ترشيح مصطفى الكاظمي بديلا عن محمد علاوي سيحرق ما تبقى من أمن العراق متهماً إياه بالمساعدة في اغتيال قاسم سليماني. وفي غير هذا وبتكليف السيد رئيس الجمهورية، للسيد عدنان الزرفي بتشكيل الوزارة، رفضت عصائب اهل الحق هذا التكليف، وكانت تغريده امينها العام في ٢٠٢٠/٣/١٨ الموجهة الى رئيس الجمهورية ذات مضمون ينطوي على التحدي، فقد غابت عنها اللغة الدبلوماسية. وتلافيا لهذا الخطأ فقد انكر مكتب عصائب ان تكون هذه التغريد صادره عن امينها العام، وذكر البيان ان الكتل الشيعية اجتمعت في بيت رئيس تيار الحكمة، واتفقت على تشكيل لجنه لإبلاغ رئيس الجمهورية برفض الزرفي، وفعلا فقد اظهرت وسائل الاعلام زيارة السيد عمار الحكيم الى السيد رئيس الجمهورية حاملا معه رفض الزرفي وتسمية الكاظمي مجددا رئيسا للوزراء. وفي ٢٠٢٠/٤/١٠ صدر بيان عن كتائب حزب الله (وهو تنظيم عسكري ليس له تمثيل في الحكومة ، وانما ارتباطه ولائيا بخامنئي في إيران) بين فيه مجددا اعتراض حزب الله على تكليف الكاظمي ، واصفا هذا التكليف، على انه اعلان حرب ، وخيانة للوطن.

المبحث الثالث
سياسة العراق الخارجية
مبادئ التخطيط وضغوط الأحزاب

نتناول في هذا الجزء من البحث المبادئ التي نص عليها الدستور، بوصفها محددات دستورية ملزمه تُصاغ بموجبها سياسة العراق الخارجية ، ثم بيان التأثيرات التي تمارسها الأحزاب أو الكتل على التحرك السياسي الخارجي، منظوراً على ارض الواقع، وسيكون ذلك في مطلبين:

المطلب الاول – المبادئ الدستورية :

حددت المادة (٨) من دستور ٢٠٠٥ المبادئ التي تسترشد بها السياسة الخارجية العراقية، فقد ورد النص على " يراعي العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويُقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية "، وقد أناط الدستور تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة بمجلس الوزراء (المادة ٨٠ أولاً).

وهنا لابد من بيان انه على الرغم من أهمية المبادئ القانونية في توجيه مسار السياسة الخارجية ، إلا أن المصالح العليا للدولة، مثل (الأمن القومي، السيادة واستقلال القرار السياسي، القدرة في الحفاظ على الموارد الاقتصادية، وتنفيذ خطط تنموية متلاحقة ، التنافس وضغوط غياب استراتيجية للأمن والتعاون على المستوى الإقليمي) كلها عوامل تؤثر بقوة على رسم حركة الدولة على الصعيد الخارجي. ومن الواضح أن ليس من سبيل لهذه الغاية سوى اعتماد سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة على كلا المستويين الاقليمي والدولي ، بقدر ما تهتدي بالمبادئ، فأنها يجب ألا تغفل الاعتبارات العملية practical الاخرى . فهل أن اطراف النظام الحزبي، تنظر الى مصالح العراق بهذا الافق ، أم انها تتأثر باعتبارات أخرى ايديولوجية على حساب المصالح العليا ؟ هذا ما نبحثه في المطلب الثاني .

المطلب الثاني- تأثيرات الأحزاب :

لمعرفة تأثير أطراف النظام الحزبي على صياغة السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها، قد يقتضي الامر النظر في البرامج التي تضمنتها وثائق التأسيس التي قدمتها الأحزاب الى دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عند التسجيل للاشتراك بالانتخابات فهي تُتيح بقدر معيّن امكانية معرفة تصوراتها لسياسة العراق على المستوى الخارجي. وبالعودة الى برامج أبرز التحالفات السياسية نلاحظ إن بعضها [٣٦]* كان قد اورد نصوص تتوافق مع المبادئ الدستورية آنفة الذكر، بيد أن التمييز يجب أن يدق بين تدبيج

٣٦ * مثل تحالف سائرون، وائتلاف الوطنية، وتحالف القرار العراقي، وكذلك ائتلاف دولة القانون، فيما لم يورد تحالف الفتح شيئاً منها

البرامج السياسية والحركة على ارض الواقع، حيث تكون مظاهر التحرك حينئذٍ هي الفيصل في الحكم على التمسك بالمصالح العليا للدولة من عدمه . وفي هذا السياق إذا ما تفحصنا تصورات الأحزاب لما يجب ان تكون عليه سياسة العراق الخارجية بمنظور مصالحه العليا تكشف لنا المواقف من ابرز القضايا الراهنة، التي تنشغل بها السياسة الخارجية العراقية عن مدى تأثير النظام الحزبي على رسم مسارات السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها ، إذ نلحظ الاتي :

١- تباين الموقف السياسي في العلاقات مع إيران، إذ كانت أغلب القيادات السياسية الدينية الشيعية تحت تأثير العامل العقائدي، أكثرُ ميلا الى ايران على حساب إقامة علاقات اقليمية متوازنة. خصوصاً اولئك الذين لجأوا إليها خلال فترة مقاومة النظام السابق، فإيران تشكل عمقهم السياسي(٣٧). وغدوا أدواتها للسيطرة على العراق حيث يخضعون للتوجيه من قبل ضُبّاط فيلق القدس اللذين يُنسّبون كسفراء الى بغداد (٣٨). ورسخت القناعة لديهم إن أمن العملية السياسية، مرتبطٌ بالضمانات الإيرانية، مما عزز من أواصر العلاقة مع إيران. ولا شك إن رفع صور خامنئي في بعض المناطق القريبة من مقرات هذه الاحزاب يحمل الكثير من دلالات الولاء السياسي لإيران، فضلا عن استمرار الحضور المباشر والمؤثر لقاسم سليماني في الاوساط الرسمية والحزبية قبل اغتياله.

وبالمقابل، ثمة اتجاه آخر يناهض النفوذ الإيراني، ويسعى لإعادة العراق الى حاضنته العربية حيث، اتجهت بعضا من اطرافه صوب السعودية أو الامارات وقطر، ولقد وجدت السعودية إن مواجهة مصادر تهديدات امنها القومي تقضي مساندة هذا الاتجاه. وفي الوقت الذي أومأت فيه زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان الى بغداد يوم ٢٠٢٠/٨/٢٧ نحو آفاق إيجابية للتعاون بين البلدين ، إلا أن صوتا من داخل التجمع الشيعي (كتائب حزب الله) ارتفع معلنا رفضه اقامة علاقات طبيعية مع ما اسماه مملكة الشر، في اشارة الى المملكة العربية السعودية.

٢- التباين في الموقف من العلاقات العراقية – الأمريكية، وبشكل خاص القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، إذ يُعد موقف مكونات الكتلة الشيعية حيال هذا الموضوع صدى لمتطلبات السياسة الإيرانية ، التي يكبح الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة عموما نزوعها للهيمنة الاقليمية ، ولهذا فقد دفعت إيران التجمعات السياسية الموالية لها في العراق، لممارسة الضغوط على مجلس النواب بغية اصدار تشريع ينهي وجود القوات الأمريكية وقواعدها، فمنذ زيارة رئيس مجلس النواب العراقي الى واشنطن في نيسان / ابريل ٢٠١٩ بدأ تحرك تقوده كلا

(٣٧) مثلا تشكيل المجلس الاعلى للثورة الإسلامية الذي كان ملتزما بإقامة دولة اسلامية في العراق ومتبينا مفهوم الخميني المتجسد في ولاية الفقيه. ينظر ، فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١- ٢٠٠٣ ، ط١ ترجمة مصطفى نعمان، دار ومكتبة اوراق، بغداد، ٢٠٢٠،ص٤١١

(38) Bruno.Greg " Iraq's Political Landscape" Council on foreign Relations February 5,2009 https//www.cfr.org/backgrounder/irgs-politica -Landscape

من كتل (الاصلاح والاعمار، والبناء، وصادقون) يهدف الى تقديم مشروع قانون لإخراج القوات الأجنبية من البلاد، جاء ذلك رداً على تصريحات رئيس مجلس النواب التي قال فيها : " إن الوجود الامريكي في العراق، هو ضمانة للعراق، موضحا إن هذا الأمر قد جرى التوافق على ذلك بين الرئاسات العراقية الثلاثة وجميع الكتل السياسية والاحزاب، وأكد إن المطالبة بسحب قوات التحالف في هذه المرحلة تصب في مصلحة الإرهاب، وختم قوله إن مشروع القانون الذي يدعو الى خروج القوات الأمريكية، سُحب نهائيا من التداول (٣٩) .

وفي مواجهة ذلك ، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الأكراد والكتل السنية مواجهة التحرك الشيعي، ولمّحت بعودة داعش في حال مغادرة قوات التحالف العراق. ولقد خفت حدة المطالبة بجلاء القوات الأمريكية من قبل الكتل المذكورة، لتعود ثانية بعد اغتيال قاسم سليماني في اسلوب هجمات صاروخية على محيط السفارة الأمريكية في بغداد وكذلك محيط مطار بغداد الدولي ، وذلك من حين لأخر، ورغم انها عديمة التأثير إلا انها وضعت حكومة تسيير الاعمال، في ترقب رد الفعل الأمريكي، الذي مازال في قاعدتي (عين الأسد) في الانبار و (حرير) في أربيل.

وفي استكشاف اشكال تأثير الأحزاب بهذا الشأن، قد يكون ذكر تصريحات بعض القادة الشيعة، ذات دلالة واضحة في محاولة اجهاض اي تحرك عراقي لا ترضى عنه إيران حتى لو كان ذلك على حساب المصالح العليا للعراق(٤٠). وعلى العموم يَظهرُ للباحث إن هذه الأحزاب تريد لعلاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية، أن تمر عبر البوابة الإيرانية أو أنها تظل محكومة بعلاقات أميركا بإيران سلبا كانت أم إيجابا.

وبناءً على المواقف المتقدمة يظهر تأثير اطراف النظام الحزبي على رسم السياسة الخارجية للعراق بالسمات الاتية:

١-تعثر النظام السياسي في وضع سياسة خارجية ، محددة الأهداف والوسائل، بدلالة محدودية التحرك السياسي الخارجي، بل غياب دور العراق على كلا المستويين الاقليمي والدولي. وبمعنى أكثر دقة إن العراق لم يعُد طرفا في التفاعلات الإقليمية وربما يقترب من أن يكون موضوعاً تدور حوله الأطماع الإيرانية التركية الإسرائيلية شأنه في ذلك شأن سوريا، ولبنان وليبيا حيث تجري الصراعات الدولية والإقليمية لتحقيق مكاسب خاصة.

٢- عزل العراق عن محيطه العربي، والانخراط بقدر ملموس في مسارات

(٣٩) في حديث لمراسل فضائية الشرقية، جرى في السفارة العراقية في واشنطن بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ ، وقد تناولت التصريحات وكالات الانباء.

(٤٠) ففي ٢١ كانون ثاني ٢٠٢٠ كانت احدى كتائب حزب الله في العراق قد هددت بطرد رئيس الجمهورية السيد برهم صالح من بغداد في حال التقى بالرئيس الأمريكي خلال اعمال منتدى دافوس في سويسرا ويضم الحزب: لواء أبو الفضل العباس وكتائب كربلاء وكتائب السجاد وكتائب زيد ابن علي. أسست وتجمعت عام ٢٠٠٦ تتبع إيديولوجيا ولاية الفقيه/ وقد أعلنت أهدافها منذ التأسيس، بانها تعمل على افشال المشروع الأمريكي في المنطقة، وإلحاق الهزيمة بالاحتلال وطرده من العراق واستعادة سيادة العراق. واهداف أُخرى. راجع موقع الحزب

https://kataibhezbollah.com

السياسة الإيرانية اقليمياً ودولياً

٣- غياب أي دور للعراق في اطار التنظيم الدولي، فلم يعُد له صوت مسموع، لا في منظمة الأمم المتحدة، ولا في جامعة الدول العربية.

وبرصد التفاعلات الراهنة المتمثلة في:(١) ديناميات التعامل الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) على وجه الخصوص والتي تنبع من استراتيجية مترابطة الاهداف في عموم المنطقة.(٢) الارادات الاقليمية المؤثرة في الساحة العراقية.

(٣) كتل سياسية داخلية ترتبط بأجندات (مشروعات) قوى اقليمية. (٤) مقابل ذلك رأي عام واسع النطاق يتمثل في حراك سياسي جماهيري يرى إن دعوى الإصلاح باتت عقيمة ويضغط باتجاه اقامة نظام سياسي حر مستقل عن تأثير القوى الاقليمية من خلال تغير المنظومة السياسية بكاملها . لكل هذه التفاعلات نستنتج : إن استمرار استرشاد أي الكتل دون استثناء بالعقيدة الدينية (المذهبية) يُهدد وحدة العراق واستقلاله، وهو ما يعكسه الواقع الراهن، حيث نشهد ثلاثة مسارات ، مسار يمتلك القوة ويتجه لتقوية علاقات العراق بإيران دون اقامة علاقات اقليمية متوازنة، وآخر يُلّمح بإقامة اقليماً للسُنة، وفي المقابل هناك مسار مناهض ، تمثله إرادة شعبية متمسكة بوحدة واستقلال العراق، ويسعى نحو بناء نظام وطني، بعيداً عن التبعية لأية قوة اقليمية. وفي ظل واقع الحراك المُتفاوت في القوة نعتقد إن ترجيح من له الغلبة من هذه المسارات مرتبطٌ بالمفاجئات والمتغيرات الاقليمية، والدولية، وقدرة الحراك الشعبي الرافض للنظام السياسي القائم على الاستمرار في التصدي. إن للحفاظ على وحدة العراق ، واستعادة دوره الاقليمي والدولي تفرض مواجهة تداعيات السياسات الحالية ولهذا يوصي الباحث بالآتي:

لما كان مسار العملية السياسية منذ ٢٠٠٣ وحتى الان قد أوصل البلاد الى ما هي عليه من ضعف سياسي واقتصادي واجتماعي، فأن من الطبيعي القول، ألا مسوغ من استمرارها على ذات الركائز التي قامت عليها، مما يتطلب الغاء تلك الركائز ابتداءً من الدستور والقوانين التي شُرّعت للاهتمام (بالمكون) على حساب (المواطنة) وكذلك الغاء قانون الأحزاب، وتشريع بديل يتجاوز التوسع في عدد الأحزاب، لاسيما إن مصالح المواطنين العراقيين هي واحدة. ويمنع كذلك اجازة تأسيس الأحزاب على أسس ايديولوجية دينية. وأخيراً إن اعتماد سياسة خارجية متوازنة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تُخطط وتُبنى على اساس المصالح العليا للدولة، هو مفتاح استقرار ونجاح النظام السياسي لعراق المستقبل.